

الجمعية الدولية



مجلس المندوبين لعام 2026

3-4 ديسمبر 2026

متحدون لرفعة الإنسانية

مذكرة مفاهيم

أثبت مجلس المندوبين لعام 2024 والمؤتمر الدولي الرابع والثلاثون قوة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تتجدر في وحدتها ومهمتها ومبادئها الأساسية.

وسيُعقد مجلس المندوبين لعام 2026 مرةً أخرى في مرحلة حرجة. وعلينا، نحن مكونات الحركة، أن نقف صفاً واحداً لنواجه التحديات الماثلة أمامنا ونعقد مجلس المندوبين لعام 2026 تحت شعار ”متحدون لرفعة الإنسانية“ - وهي دعوة تأتي في حينها إلى تعزيز تماسكنا وشحن تركيزنا ونحن ندير دفعة التعقيدات ونحشد جهودنا لمواصلة تقديم عمل إنساني قائم على المبادئ وذي أثر.

وفي الوقت الذي نخط فيه هذه السطور، يتعرّض النظام الإنساني الدولي للتفكيك - وهو تفكيك تتحدد معالمه بتخفيضات مالية جذرية وبتسييس المساعدات وخصخصتها، ويحدث كل ذلك على خلفية من الانتقادات والتشكيك في العمل الإنساني. ويحصل هذا التفكيك على الرغم من استمرار تنامي الاحتياجات الإنسانية. ويوجد اليوم أكثر من 130 نزاعاً مسلحاً دائراً، وفي عام 2024، سُجّلت 393 كارثة مرتبطة بالأخطار الطبيعية، ونزح أكثر من 122 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وأبلغ عما لا يقل عن عشر حالات تفشٍ للأوبئة في بلدان متعددة. ويتفاقم هذا الواقع بسبب التحديات الماثلة أمام المعايير والأطر القانونية التي يركز إليها عملنا، إلى جانب تنامي الأعمال العدائية التي تجري في تجاهل تام لحياة الإنسان وكرامته، ويتعرض فيها العاملون في المجال الإنساني للهجوم. وسُجّل في عام 2024 أكبر عدد على الإطلاق من القتلى في صفوف العاملين في المجال الإنساني، ولا يزال عدد الضحايا يرتفع بمعدلات مقلقة للغاية.

وتفرض هذه الأزمات المتداخلة مجتمعة ضغوطاً هائلة على نُظم هشّة أصلاً، فتُفاقم الاحتياجات الإنسانية وتؤثر بشدة على سلامة السكان المتضررين وحسن حالهم وقدرتهم على الصمود. وهي تصعب كذلك تنفيذ العمل الإنساني على نطاق واسع بفعالية، مع وجود تحديات محدّدة تتعلق بالاستجابة في المراكز الحضرية حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم اليوم.

وسيهدف مجلس المندوبين لعام 2026 إلى تعزيز القيمة الفريدة لحركتنا وإبرازها، وهي قيمة تتجدر في تكامل أدوارنا وولاياتنا، ونطاق انتشارنا على المستوى المحلي وقربنا من السكان المتضررين، وتأثيرنا العالمي، ومبادئنا الأساسية، وذلك لضمان أن تبقى الحركة شريكاً مفضلاً وموثوقاً وجهة فاعلة رائدة في صياغة المعايير والممارسات الإنسانية.

وتمثّل مذكرة المفاهيم هذه انطلاقة لعملية تشاور تفاعلية تعتمد على مشاركة وانخراط فعالين للجمعيات الوطنية. وإننا نهدف من خلال تبادل الرؤى والأفكار والتعقيبات إلى التشارك في إعداد جدول أعمال يعكس بحقّي أولويات جميع مكونات الحركة. ويتطلّع المنظمون المشاركون إلى تلقي تعقيباتكم واقتراحاتكم بشأن مذكرة المفاهيم هذه التي سيُعدّ على أساسها جدول أعمال مجلس المندوبين.

رسم معالم مجلس المندوبين لعام 2026

تعزيز عملنا الجماعي

رفع تحديات الحاضر لتشييد بنيان حركة الغد

سيناقش مجلس المندوبين المقبل ما يلزم الحركة لتظل جهة فاعلة إنسانية رائدة وقائمة على المبادئ في عالم مجزأ ومتعدد الأقطاب، حيث أصبحت المعايير الإنسانية والعمل الإنساني محط تشكيك، وحيث يتزايد تجاهلها. ويتعين على الحركة أن تستفيد من تنوع جميع مكوناتها وتكاملها من أجل صون كرامة الإنسان واحترام القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ. وسينظر مجلس المندوبين في كيفية تعزيز عمل الحركة الجماعي، بالاستناد إلى ولايات جميع مكوناتها وقدراتها، والاعتراف بالدور المركزي للجمعيات الوطنية بصفتها هيئات مساعدة لسلطاتها في المجال الإنساني. ويمكن أن تشمل المجالات التي تستحق اهتماماً خاصاً داخل الحركة تعزيز أثر عملياتنا لصالح الأشخاص المتضررين بشكل جماعي، وتحسين حشد الموارد في بيئة شحيحة الموارد، وتطبيق المبادئ الأساسية في مواجهة التطورات التكنولوجية، وتعزيز بيئة مواتية لتحقيق السلام، وحماية البيانات واستخدامها ومشاركتها بشكل مسؤول.

ويجب اغتنام هذه الفرصة بعزم وبحسّ جماعي بالطموح إلى ضمان وفاء الحركة بالغرض المنشود في عالم سريع التغير، والحفاظ في الوقت ذاته على مبادئ الحركة الأساسية التي توجّه أعمالنا الإنسانية على مستوى العالم.

تعزيز ثقافة من الاحترام للقانون الدولي الإنساني: سبيل الحركة للمضي قدماً

شدّدت الاجتماعات الدستورية لعامي 2019 و2024 على الدور الهام الذي تؤديه مكونات الحركة في تعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني، وأبرزت قيمة اتباع نهج موحد على نطاق الحركة إزاء إرساء ثقافة عالمية من الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومواجهة التحديات المعاصرة.

ويتطلب ضمان تحقيق أثر إنساني طويل الأمد، ولا سيما من خلال تعزيز أهمية القانون الدولي الإنساني واحترامه، التزاماً واستثماراً مستمرين وطويلي الأمد من جميع مكونات الحركة.

وسيسلّم مجلس المندوبين المقبل الضوء على سبل المساهمة الجماعية - وفقاً لولاية كل مكون من مكونات الحركة ودوره ومسؤولياته وقدراته - في تنفيذ القرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي لعام 2019، المعنون "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني"، والقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي لعام 2024، المعنون "إرساء ثقافة عالمية من الامتثال للقانون الدولي الإنساني". وسيتحقّق ذلك من خلال مشاركة مكونات الحركة في رسم خريطة طريق تمتد لأربع سنوات.

وعلى سبيل المثال، ستنظر خريطة الطريق في استحداث أدوات مشتركة لدعم تحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني؛ وتوفير الدعم المتبادل بين الأقران على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛ وتبادل الممارسات الجيدة في مجال القانون الدولي الإنساني من خلال منصة مشتركة؛ والعمل على التواصل في مجال القانون الدولي الإنساني بشأن الأولويات المشتركة التي يمكن لكل مكون من مكونات الحركة معالجتها على نحو متكامل مع سلطاته العامة المعنية. وسترسّي هذه الخريطة الأساس لمشاركة أقوى وأكثر تنسيقاً في مجال القانون الدولي الإنساني، مما يعزّز القدرة الجماعية للحركة على تعزيز القانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء العالم.

حماية العاملين في المجال الإنساني

سيستخرّ مجلس المندوبين لعام 2026 صوته الجماعي للحث بشدّة على حماية المتطوعين والعاملين في المجال الإنساني والطواقم الطبية وسلامتهم وأمنهم، باعتبارها مسؤولية مشتركة لا تفاوض بشأنها. ويجب أن تقتزن كلمات التضامن بالأفعال. وتودّ الحركة تكريم ذكرى الأشخاص الذين فقدتهم من خلال الوقوف بحزم إلى جانب من يواصلون تقديم المساعدة. وتودّ كذلك اتخاذ موقف حازم لضمان ألا تكون سلامتهم الاستثناء، بل المعيار.

التصدي للمعلومات الضارة

لا يقتصر تأثير انتشار المعلومات الضارة على الأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات فحسب، بل يقوّض أيضاً قدرة المنظمات الإنسانية على خدمتهم بفعالية. وفي العديد من السياقات، يكون الأفراد المتضررون من النزاعات والكوارث من بين الأوائل الذين يكابدون آثارها، سواء من خلال تقلص فرص الحصول على المساعدة، أو زيادة التعرض للوصم أو العنف، أو تراجع الثقة في من يقدمون الدعم.

وأظهرت العديد من الحملات الأخيرة التي استهدفت مكونات الحركة كيف يمكن أن تؤثر الخطابات الضارة سلباً على سلامة المتطوعين والموظفين، بل وأيضاً على فعالية الاستجابة الإنسانية واستمراريتها. لذا، يمثل التصدي للمعلومات الضارة أولوية بالنسبة إلى الحركة برمتها.

ويتعيّن على الحركة أن تبني نهجاً مشتركاً يقوم على الأدلة ويرتكز على الناس، من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود واتخاذ القرارات، والمساعدة في ضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتهيئة الظروف اللازمة للعمل الإنساني القائم على المبادئ في عالم يعتمد على التكنولوجيات الرقمية ويتّصف بالاستقطاب. ويمكن للحركة الاستفادة من حضورها العالمي وقيمتها وقدرتها على العمل مع الدول والأساس المتين من الثقة الذي تحظى به للاستجابة بطريقة تحمي الأشخاص الذين تخدمهم - وأولئك الذين يخدمونهم.

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدماً

يشهد العالم توسّعاً حضرياً سريعاً، إذ تتحوّل المساحات الخضراء والغابات إلى مبانٍ، والتلال والأراضي الرطبة إلى مناطق سكنية غير منظمة، ويزداد وضع المناطق الحضرية القائمة هشاشة. وتحدث هذه التحولات في كثير من الأحيان دون تنظيم مناسب أو في مخالفة للقواعد القائمة، فتؤدي إلى مواطن ضعف معقدة ومتشابكة في المدن. وتفرض الأزمات المتداخلة والنمو السكاني السريع والتوسع غير المنظم للمناطق السكنية، ضغوطاً هائلة على النظم الحضرية. ويزيد ضعف الإدارة من تفاقم هذه التحديات، مما يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية المهمشة.

ولمواجهة هذه التحديات، التزمت الحركة، من خلال مجلس المندوبين لعام 2022، بتعزيز قدرة المدن على الصمود، مع الاعتراف بالمدن على أنها مناطق هشة ومراكز للابتكار على حد سواء. وتشارك الجمعيات الوطنية بنشاط في تقديم الخدمات اليومية في المناطق الحضرية، وتستجيب لمختلف الأخطار، وتتعاون مع القطاعين العام والخاص، فضلاً عن المجتمعات المحلية. ويجعلها حضورها الذي يحظى بثقة الناس وسرعة استجابتها وقدراتها المتعددة القطاعات، في وضع فريد يمكّنها من تعبئة المتطوعين وتقديم استجابات فعّالة ومحلية في المناطق الحضرية.

ويمثل مجلس المندوبين لعام 2026 فرصة محورية لإعادة تأكيد التزامنا بجعل الجمعيات الوطنية الشركاء المفضلين، وجهات فاعلة محلية مهمة في تعزيز قدرة المناطق الحضرية على الصمود، تقوم على المبادئ وتحدث أثراً. وسيتحقق ذلك من خلال اعتماد مبادئ العمل المقترحة في القرار الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022.

سيحتفل مجلس المندوبين لعام 2026 بالحائزين على ميدالية هنري دونان، وجائزة الصليب الأحمر والهِلال الأحمر للسلام والإنسانية، ووسام الحركة للروابط العائلية.

جوائز الحركة

الطريق إلى المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين

لا يمكن التنبؤ بما سيكون عليه المشهد الإنساني والبيئة المتعددة الأطراف في فترة تمتد لأربع سنوات. ومع ذلك، فمن المؤكد أن العالم سيظل - مهما حدث - بحاجة إلى حركة موحدة وقائمة على المبادئ تعمل بكفاءة وفعالية للتأثير في المعايير وتقديم خدمات إنسانية عالية الجودة إلى المجتمعات المحلية.

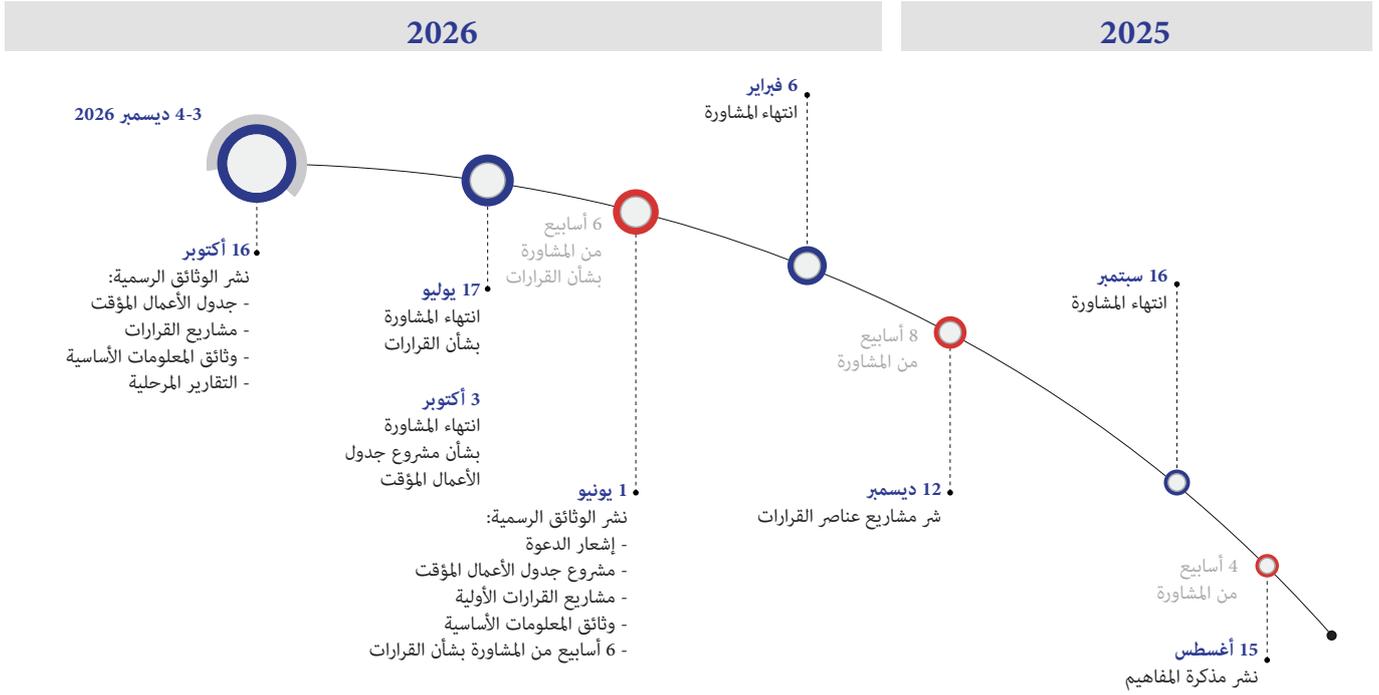
وستمثل روح مجلس المندوبين لعام 2026 وحصائله محطة رئيسية هامة على الطريق إلى المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين، وستعزز مكانة الحركة لدى الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بصفتها شريكاً موثقاً يحظى بنطاق انتشار عالمي ومحلي.

سيروا معنا على الطريق صوب مجلس المندوبين

سيُصمّم مضمون مجلس المندوبين لعام 2026 وحصائله بشكل مشترك من خلال عملية تشاور شاملة وتشاركية، ترد أدناه معالمها الرئيسية.

المعلم	تاريخ النشر	الموعد النهائي لتقديم التعقيبات
مذكرة المفاهيم	15 أغسطس 2025	16 سبتمبر 2025
مشاريع عناصر القرارات	12 ديسمبر 2025	6 فبراير 2026
إرسال الوثائق الرسمية بالبريد ← إشعار الدعوة ← مشروع جدول الأعمال المؤقت ← مشاريع القرارات الأولية ووثائق المعلومات الأساسية	1 يونيو 2026	← 17 يوليو 2026 بالنسبة إلى القرارات ووثائق المعلومات الأساسية ← 3 أكتوبر 2026 بالنسبة إلى مشروع جدول الأعمال المؤقت
إرسال الوثائق الرسمية بالبريد ← جدول الأعمال والبرنامج المؤقتين ← مشاريع القرارات ووثائق المعلومات الأساسية ← التقارير المرحلية	16 أكتوبر 2026	
مجلس المندوبين لعام 2026	4-3 ديسمبر 2026	

مجلس المندوبين لعام 2026



من أجل مساعدتكم في تقديم تعقيباتكم واقتراحاتكم بشأن مذكرة المفاهيم هذه، يُرجى النظر في الأسئلة التالية:

← هل تعكس المواضيع الواردة في مذكرة المفاهيم هذه أولويات الحركة وتحدياتها وتطلعاتها؟

← هل من مواضيع لم تتطرق إليها هذه المذكرة وتتطلب اهتمام مجلس المندوبين في عام 2026؟

← ما هي الحصائل التي تتوقعونها من مجلس المندوبين بشأن المواضيع المقترحة؟

ويُرجى إرسال تعقيباتكم المكتوبة قبل 16 سبتمبر 2025 عبر البريد الإلكتروني التالي:

conferences@rcrcconference.org.

ولا غنى عن آرائكم وتعقيباتكم لضمان جعل مجلس المندوبين منصة جماعية بحق - قادرة على تقوية وحدتنا وتعزيز أثرنا.



